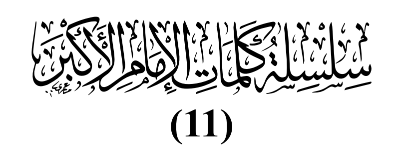

نحو اجتهاد فقهي معاصر


مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders


سلسلة كلمات الإمام الأكبر
(11)


نحو اجتهاد فقهي معاصر


بقلم
أحمد الطيب
شيخ الأزهر الشريف
رئيس مجلس حكماء المسلمين


الحكماء للنشر
Alhokama Publishing



الإمارات العربية المتحدة
ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبوظبي
هاتف: 777 73 30 2 971+
فاكس: 054 12 44 2 971+
البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

فِهرست الهيئَة المصريَّة العامَّة
لدار الكُتُب والوثائق القوميَّة:
الطيب، أحمد
نحو إجتهاد فقهي معاصر
ط -1 القاهرة: دار القدس العربي،
1440هـ/ 2019م.
ص ؛ 15 × 22 سم.
عدد الصفحات: 72
1 - علوم الشريعة 2 - الاجتهاد والتجديد
3 - الفكر الإسلامي 4 - العنوان

رقم الإيــداع: 2016 / 27494
الترقيم الدولي: 978-977-6601-09-3

الطبعة الأولى

1440هـ/ 2019م.

صورة الغلاف الخارجي: منظرٌ للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين
Prisse d'Avennes, (1807 - 1879).

مُتعَهِّد الطبع:
دار القدس العربي ، القاهرة
البريد الإلكتروني: dar.quds@gmail.com

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
وائل حسن - هاتف: 1113354001 20+
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

الصَّفُّ الطِّباعِيُّ والتنسيق: ناصر محمد يحيى



(يُباعُ هذا الكِتابُ بسِعر التَّكلُفة وعائدُه مُخصَّصٌ لطباعةِ كُتُبِ التراث الإسلامي)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (*)

الحمدُ للَّهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِنا رسولِ اللَّه، وعلى آلِه وصحبِه.

السَّادةُ أعلامَ المَنَصَّةِ:

السَّادةُ العلماءُ الأجِلَّاءُ مِن أهلِ الفَتوى والعِلمِ ورِجالِ الأَديانِ والمُفكِّرِين:

السَّلامُ عليكم ورحمةُ اللَّه وبركاتُه؛

أهلًا ومرحبًا بحَضَراتِكم، في بلدِكم مِصرَ، وفي الأزهرِ الشَّريفِ بكُلِّ مُؤسَّساتِه العِلميَّةِ والدَّعْويَّةِ، وأتمَنَّى لمؤتمرِكم هذا أن يُكلَّلَ بالتَّوفيقِ والنَّجاحِ فيما هَدَفَ إليه مِن مَقاصِدَ نَبيلَةٍ، وغاياتٍ شديدَةِ الأهميَّةِ وبالِغَةِ الخَطَرِ.

(*) أَصلُ البحثِ كلِمَةٌ أُلقيت في مؤتمرِ دارِ الإفتاءِ المصريَّةِ: «التَّكوينُ العِلميُّ والتَّأهيلُ الإفتائيُّ لأئمَّةِ المساجِدِ للأَقلِّيَّاتِ المُسلِمَةِ» المنعقد بالقاهرة بتاريخ ١٦-١٧ من محرم سنة ١٤٣٨هـ، الموافق ١٧-١٨ من أكتوبر سنة ٢٠١٦م.

وأَستأذِنُكم في أن تَسمَعُوا منِّي كَلامًا قد يُغرِّدُ خارِجَ السِّربِ أو بعيدًا عن جَوِّ المؤتمرِ، إلَّا أنَّه يُعَبِّرُ عن أمرٍ واقِعٍ لا يَقِلُّ في أهَمِّيتِه عن أمرِ تدريبِ الأئمَّةِ وفِقهِ الأقليَّاتِ، وأَعنِي بذلِكَ الواقِعِ ما تَنتظِرُه الكَثْرَةُ الكاثِرَةُ مِنَ المُسلمِينَ مِمَّن يُعلِّقون آمالًا كُبرَى عَلَى عُلماءِ الفَتوَى ودُورِ الإفتاءِ؛ في التَّخفيفِ مِن هذا الانفصامِ الذي يتَّسِعُ مَداه ويَزدادُ اتِّساعًا يومًا بعدَ يومٍ، بينَ حَياتِهم المُعاصِرَةِ وحاجاتِها وضَروراتِها، وبينَ شَريعَتِهم الغَرَّاءِ، بسَبَبِ هذا التِّيهِ مِنَ التَّفيقُهِ العَبَثِيِّ الذي يطرُقُ أَسماعَ النَّاسِ ليلًا ونَهارًا، ويُطارِدُهم حيثما كانوا، ليَرُدَّهم لا إلى يُسرٍ في الشَّريعَةِ أو رَحمةٍ في القُرآنِ والسُّنَّةِ؛ وإنَّما إلى أخلاطٍ مِنَ الآراءِ المُتشدِّدةِ التي قِيلَت في مناسباتٍ خاصَّةٍ، وتحتَ ضغطِ ظروفٍ طارئةٍ، ليس بينَها وبينَ واقعِ النَّاسِ الآنَ صِلةٌ ولا نَسَبٌ.

وقد وَجَدَ هذا الفِقهُ العَبَثِيُّ كتائبَ موازيةً مِنَ المُفتينَ؛ نجَحَت في اختطافِ عُقولِ النَّاسِ وأسماعِهم بعيدًا عن دُورِ

الإفتاءِ في عالَمِنا العربيِّ، وأكادُ أقولُ: على مَجامِعِ الفِقهِ والتَّشريعِ، وأوَّلُها مَجمَعُ البحوثِ الإسلاميَّةِ هنا في الأزهرِ.

ولم يَكُن هذا النَّجاحُ أو هذه الغَلبةُ بسببٍ مِن واقعيَّةِ هذا الفِقهِ الغريبِ أو عَقلانيَّتِه، أو قُدرتِه على تقديمِ الحياةِ بأيسرَ ممَّا هي عليه، وإنَّما بلَغَ نجاحُه ما بلَغَ بسَبَبِ قُدرَتِه على التَّحرُّكِ والمُثابرَةِ، والنُّزولِ إلى النَّاسِ بدُعاةٍ وداعياتٍ، ودُخولِ البيوتِ في القُرَى والكُفُورِ، إضافَةً إلى اعتِلاءِ بعضِ المَنابرِ، والتَّحدُّثِ إلى النَّاسِ بما يُريدُونَ، في الوقتِ الذي ظلَّت فيه فَتاوَى دُورِ الإفتاءِ، وفَتاوَى المَجامِعِ ولِجانِ البُحوثِ الفِقهيَّةِ، فَتاوَى فرديَّةً راكِدَةً، قاصِرةً على المُستفتِي، أو حَبيسَةَ مُجلَّداتٍ عِلميَّةٍ لا يُفيدُ منها ملايينُ الجَماهيرِ مِنَ المسلمِين، ولا يَقْدِرونَ على فَهمِها، أو رَهْنَ مؤتمراتٍ يُحدِّثُ فيها بعضُنا بعضًا، ونتواصَى في نهاياتِها بما شاءَت لنا أحلامُنا من آمالٍ وأمانٍ لا تَجِدُ مِنَ المُختصِّين مَن يرعاها أو يتابِعُها أو يسعَى إلى تَنزيلِها على واقعِ النَّاسِ.

واسمحُوا لي -شُيوخَنا الأجِلَّاءَ- في مكاشفاتي الصَّريحَةِ هذه، وأرجو، بل أُلِحُّ في رَجائِي، أَلَّا يَسبِقَ إلى أَذهانِ حَضَراتِكم أَنَّني أقِفُ منكم موقفَ المُعترِضِ أو المنتقِدِ، فمَعاذَ اللَّهِ أن أكونَ كذلِكَ! ومَعاذَ اللَّهِ أن يَسبِقَ إلى نفسِي شيءٌ مِن ذلك؛ فأنا أعِي جَيِّدًا أنَّني أتحدَّثُ إلى النُّخْبةِ مِن أهل الحِجَا والذُّؤابةِ مِن أهلِ العِلمِ في عالَمِنا العربيِّ والإسلاميِّ، وأنا قبلَكم أوَّلُ مَن يتحمَّلُ نصيبَه مِنَ المسئوليَّةِ في هذا التَّقصيرِ في جَنبِ المُسلِمينَ، ولكن دفَعَني إلى ذلك أنِّي ربَّما كنتُ أكثرَكم التصاقًا بالجماهيرِ مِنَ البُؤساءِ والبائساتِ، ومعرِفةً بما يُعانونَه ويُقاسونَه مِن مُشكلاتٍ أُسْرِيَّةٍ بلَغَت حَدَّ الدَّمارِ والتَّشريدِ؛ بسببٍ مِن جُمودِ الفَتوى، وتهيُّبِ الاجتهادِ، والعجزِ عن كسرِ حاجزِ الخوفِ مِنَ التَّجديدِ، حتَّى ظننتُ أنَّنا -كعُلَماءَ ومُفتِينَ- إن كنَّا على عِلمٍ دَقيقٍ بنصِّ الفَتوَى؛ فإنَّنا مُغيَّبون قليلًا أو كثيرًا عن تَصَوُّرِ الحادِثَةِ محلِّ النَّصِّ، أو الواقِعَةِ التي يَتنزَّلُ عليها النَّصُّ

تَصوُّرًا دَقيقًا، وغالبًا ما لا نتوقَّفُ -قبلَ الإفتاءِ- عندَ المَحلِّ الذي تتنزَّلُ عليه الفَتوَى؛ نتأمَّلُ ملابساتِه، ونتنبَّهُ إلى الأضرارِ الشرعيَّةِ الَّتي تكتنِفُه أو نلتفِتُ إلى حجمِ المُعاناةِ الاجتماعيَّةِ والنفسيَّةِ الَّتي تأخُذُ بتلابيبِ النَّاسِ مِن جَرَّائِه.

وأَضرِبُ لحَضراتِكم مثلًا مُشكِلةً حيَّةً تتعلَّقُ بظاهِرةِ فَوضَى تَعَدُّدِ الزَّواجِ، وفَوضَى الطَّلاقِ أيضًا، وما يَنشأُ عن هذه الظَّاهِرَةِ مِن عَنَتٍ يَلحَقُ بزَوجَةٍ أو أكثرَ، وتشريدٍ يُدمِّرُ حياةَ الأطفالِ، وضياعٍ يُسْلِمُهم إلى التَّمرُّدِ والإجرامِ.

وأُبادِرُ بالقَولِ بأنَّني لا أدعُو إلى تَشريعاتٍ تُلغي حَقَّ التَّعَدُّدِ، بل أرفُضُ أيَّ تَشريعٍ يَصدِمُ تشريعاتِ القُرآنِ الكريمِ أو السُّنَّةِ المُطهَّرةِ، أو يَهْدِمُ ثَوابِتَها، أو يَمسُّهمَا مِن قريبٍ أو بعيدٍ؛ وذلك كي أقطعَ الطَّريقَ على المُزايِدِينَ والمُتصيِّدِين كَلِمةً هنا أو هناك، يَقطَعونها عن سِياقِها؛ ليتربَّحوا بها ويتكسَّبوا مِن وَرائها. ولكنِّي أَتساءلُ عن موضوعِ فوضَى الزَّواجِ: ما الذي يَحمِلُ المُسلِمَ الفقيرَ

المُعوزَ على أن يتزوَّجَ بثانيةٍ، ويتركَ الأُولَى بأَولادِها وبناتِها تُعاني الفقرَ والضَّياعَ، ولا يجِدُ في صَدْرِه حَرَجًا يردُّه عن التَّعسُّفِ في استعمالِ هذا الحَقِّ الشَّرعيِّ، والخُروجِ به عن مَقاصِدِه ومآلاتِه؟!

والإجابةُ في نَظَري: أنَّ الحُكمَ الشرعيَّ في هذه القضيَّةِ لم يُبَلَّغْ لهؤلاءِ عَلَى وَجهِه الصَّحيحِ، وأنَّ الفَتاوى -في هذه القضيَّةِ- تراكَمَتْ عَلَى «المَشرُوطِ» الذي هو إباحةُ التَّعدُّدِ، وغَفَلَت عن شَرطِ التَّعَدُّدِ، وهو: العَدلُ وعدمُ لُحوقِ الضَّرَرِ بالزَّوجَةِ. ومعلومٌ أنَّ عَدَمَ الشَّرطِ يستلزِمُ عَدَمَ المَشروطِ؛ **لأنَّ الشَّرطَ هو الَّذي يَلزَمُ مِن عَدَمِه العَدمُ، ولا يَلزمُ مِن وُجودِه وُجودٌ ولا عَدَمٌ**، نعم لقد ترسَّخَ فَهمُ إباحةِ التَّعدُّدِ حتَّى باتَتِ العامَّةُ تتصَوَّرُ أنَّ التَّعَدُّدَ حقٌّ مُباحٌ بدونِ قيدٍ ولا شَرطٍ، وترسَّخَ في وِجدانِها أنَّه لا مسؤوليَّةَ شرعيَّةً تَقِفُ في طريقِ تَعَدُّدِ الزَّوجاتِ، ما دامت في الحَلالِ كما يقولون!

وأحكامُ الشَّريعَةِ التي تعلَّمْناها، ولا نزالُ نتعلَّمُها، مِن

كُتبِ الفِقهِ في أوَّلِ بابِ النِّكاحِ، تُقرِّرُ أنَّ الزَّواجَ تعتريهِ الأَحكامُ الخَمسةُ، ومِنها: الكَراهةُ والحُرمةُ، وأنَّ الأحنافَ يُحرِّمون الزَّواجَ إن تَيقَّنَ الزَّوجُ أنَّه سيَجُورُ عَلَى زوجتِه؛ لأنَّ حِكمةَ الزَّواجِ في الإسلامِ أنَّه إنَّما شُرِعَ لتَحقيقِ مَصلَحةٍ؛ هي تحصينُ النَّفْسِ، وتحصيلُ الثَّوابِ بجَلْبِ الوَلَدِ الذي يعبُدُ اللَّهَ، وكل ذلك في إطار المودة والرحمة الذي هو المقصد الشرعي الأعلى من الزواج، فإذا خالَطَ ذلك ظُلمٌ أو جَورٌ أو ضَرَرٌ؛ أَثِمَ الزَّوجُ وارتكبَ مُحَرَّمًا، وخضَعَ ثَمَّتَئِذٍ لقاعِدةِ: **دَفعُ المَفسدَةِ مُقدَّمٌ عَلَى جَلبِ المَصلَحَةِ.**

ومع أنَّ الجَميعَ مُتَّفقٌ عَلَى وُجوبِ الزَّواجِ عَندَ خوفِ الوقوعِ في الزِّنَى، إلَّا أنَّ كثيرًا من الأئمةِ اشترطَ -معَ ذلك، بل رُغم ذلك- عَدَمَ الخَوفِ مِنَ الضَّرَرِ، حتَّى قال الحَنفيَّةُ: إنْ تعارَضَ خَوفُ الوقوعِ في الزِّنى لو لم يتزوَّجْ، وخوفُ الجَورِ وإلحاقِ الضَّررِ بالزَّوجَةِ إنْ تزوَّجَ، قُدِّمَ

خَوفُ الضَّررِ، وحَرُمَ الزَّواجُ، قالوا: «لأنَّ الجَورَ مَعصيَةٌ مُتَعَلِّقةٌ بالعِبادِ، والمَنعَ مِنَ الزِّنَى حَقٌّ مِن حُقوقِ اللَّهِ تعالى، وحَقُّ العَبدِ مُقدَّمٌ عِندَ التَّعارُضِ؛ لاحتياجِ العَبدِ، وغِنَى المَولَى سُبحانَه وتَعالَى»[١]. والشَّيءُ نفْسُه نجِدُه في فِقهِ المالكيَّةِ[٢] والشافعيَّةِ[٣]، والحنابلة[٤].

(١) كما في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نُجيم: ٣/ ٨٤، وانظر أيضًا: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين: ٣/ ٧. وقد عبَّر الحنفيَّةُ بأنَّ الزواجَ في الصُّورةِ المذكورةِ مكروهٌ كراهةً تحريميَّةً، وهي تساوي الحرامَ عندَ جمهورِ الأصوليِّين.

(٢) كما في «حاشية الصاوي على الشرح الصغير»: ٢/ ٣٣١، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير»: ٢/ ٢١٤، و«مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» للحطاب: ٣/ ٤٠٣، ٤٠٤.

(٣) كما في«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي: ٧/ ١٨٣-١٨٧، و«مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» للخطيب الشربيني: ٣/ ١٢٥، ١٢٦، و«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للشمس الرملي: ٦/ ١٨٠-١٨٣.

(٤) كما في «الإنصاف» للمرداوي: ٨/ ٦-١٥، و«كشاف القناع عن الإقناع» للبهوتي: ١١/ ١٣٩-١٤٥.

والدَّرْسُ المُستفادُ هنا -لكُلِّ مستبصِرٍ- أنَّ الجَورَ عَلَى الزَّوجَةِ جَريمةٌ كُبرَى. ومانِعٌ شرعيٌّ مِنَ الزَّواجِ بواحِدَةٍ، فكيفَ بالزَّواجِ مِن ثانيةٍ وثالثةٍ معَ خَوفِ الجَورِ، بل معَ نيَّةِ الجَورِ وتَعَمُّدِه وقَصدِ الإضرارِ بالزَّوجَةِ الأُولى؟

ولعلَّ قائلًا يقولُ: إنَّ الزوجةَ لا يلحَقُها ضررٌ بالزَّواجِ عليها؛ لأنَّ مِن حقِّها طلبَ الطَّلاقِ، فإن تعسَّفَ الزَّوجُ خالعَتْه؛ فاترُكِ الزَّوجَ يَتَنَقَّلُ بينَ مَن يَهوَى ويريدُ، واترُكِ الزَّوجةَ: إمَّا أن ترضَى، وإمَّا أن تُخالِعَ.

وإجابتي: أنَّ هذا الاعتِلالَ يَجمَعُ عَلَى الزَّوجةِ ضررَيْنِ: ضَررَ الهَجْرِ، وضَرَرَ ما يَتَرَتَّبُ عَلَى الهَجرِ مِنَ اضطرارِ الزَّوجَةِ إلى التَّضحيَةِ بكُلِّ حُقوقِها كما هو حُكمُ الخُلعِ، وفي الوقتِ نفسِه يَجمَعُ للزَّوجِ منفعتَينِ: تمكينُه مِن إشباعِ رغبتِه التي أمَرَه الشَّرعُ بتهذِيبِها، وأَكْلُ حُقوقِ الزَّوجَةِ الَّتي اضطرَّها الجَورُ إلى التَّنازُلِ عنها.

ولعلَّ هذا هو السَّبَبُ في أنَّك لا تجِدُ في كَلامِ الفُقهاءِ في هذه المَسألَةِ إشارةً من قريبٍ أو بعيدٍ إلى إباحةِ الزَّواجِ في حالَةِ خَوفِ الجَورِ، مع تخييرِ الزَّوجَةِ بعدَ ذلك بينَ الرِّضا بالجَورِ أو الاختلاعِ منه. ودائمًا ما تَرِدُ عباراتُهم في قضيَّة الزَّواجِ عَلَى مَورِدٍ واحِدٍ هو: تحمُّلُ المسئوليَّةِ الأخلاقيَّةِ تجاهَ الشَّريكِ قبلَ البَدءِ في مشوارِ هذه الشَّراكَةِ، انطِلاقًا مِن أنَّ الزَّواجَ حُقوقٌ وواجِباتٌ قبلَ أنْ يكونَ نَزْوَةً أو مَصلَحَةً عارِضةً غيرَ مُعتبَرَةٍ شَرعًا ولا خُلُقًا في بِناءِ مُؤسَّسَةِ الزَّواجِ الَّتي عبَّرَ عنها القُرآنُ الكَريمُ بالمِيثاقِ الغَليظِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]. فتَشريعاتُ الزَّواجِ إنَّما فُرِضَتْ لمَصلحَةِ الأُسرةِ ولمَصلَحَةِ المُجتمعِ معًا في المَقامِ الأوَّلِ.

هذا وأَثبتَتِ الإحصائيَّاتُ التي أُجرِيَتْ عَلَى أَطفالِ الشَّوارعِ أنَّ الكَثْرةَ الكاثِرَةَ مِنهم ضَحايا أُسَرٍ عَبَثَتْ بها

فَوضَى الزَّواجِ وفَوضَى الطَّلاقِ، وأنَّ أنواعًا كثيرةً مِنَ الجَرائمِ الخُلُقيَّةِ والاجتماعيَّةِ التي يُفرِزُها مجتمَعُ أطفالِ الشَّوارعِ، إنَّما مَرَدُّها إلى تعَسُّفٍ في استعمالِ حَقِّ التَّعَدُّدِ، أو فَهمٍ لنِصفِ الحقيقةِ الشَّرعيَّةِ، معَ فَهمٍ رَديءٍ لنِصفِها الآخَرِ، وهو ما أدَّى إلى ما يُشبِهُ حالةَ الانفصامِ بينَ فِقهِ النَّصِّ وفِقهِ الواقِعِ.

وسَببُ ذلك فيما أعتقِدُ، ومِن خِلالِ تجارِبَ واقعيَّةٍ عَديدةٍ هو: حاجِزُ الخَوفِ بينَ أَهْلِ الفَتوَى مِنَ الفُقَهاءِ والعُلماءِ، وبينَ الاجتهادِ والنَّظرِ في الحُكمِ والدَّليلِ، بعدَ النَّظرِ في مَحلِّ الحُكمِ، وما يَعتَورُه مِن مصالِحَ أو مفاسِدَ.

ومِنَ المُستَغرَبِ حقًّا أَنْ أُسجِّلَ هنا أنَّ عُلماءَنا ومُفتِينا في القَرنِ الماضي كانوا أكثرَ شجاعةً مِن عُلمائِنا اليومَ عَلَى اقتحامِ قضايا وأحكامٍ مَسَّتْ حاجةُ النَّاسِ إلى تجديدِها والاجتهادِ فيها في ذلِكم الوقتِ.

خُذْ مثلًا: اجتهاد علمائِنا في أنَّ الطَّلاقَ الثلاثَ بلفظٍ

واحدٍ يقعُ طلقةً واحدةً، فرُغمَ أنَّنا نجِدُ شِبهَ إجماعٍ بينَ عُلماءِ الأُمَّةِ عَلَى خلافِه، حتى إنَّ القاضيَ عبدَ الوهابِ المالكيَّ يراه قولًا مِن أقوالِ المُبتدِعَةِ، ويقولُ عنه ابنُ عبدِ البرِّ: «إنَّه ليس مِن أقوالِ أَهلِ العِلمِ». إلَّا أنَّ علماءَ الأزهرِ لم يتحرَّجُوا في القرنِ الماضي مِن اقتحامِ هذه المُشكلةِ، ومِنَ الخُروجِ بفَتوَى رَسميَّةٍ خالفُوا فيها المَذاهِبَ السَّائِدَةَ عَلَى السَّاحَةِ، ولم يَعدِمِ العُلماءُ أن يجِدوا لفَتواهم سَنَدًا مِنَ التُّراثِ الفِقهيِّ نَفْسِه ومِن أقوالِ بعضِ أئمَّتِه وأعلامِه، فأَفْتوا بأنَّ هذه الصِّيغَةَ تقَعُ بها طَلقَةٌ واحِدةٌ.

وقد حَدَثَ هذا الاجتهادُ عام **١٩٢٩**م[١]، مِنَ القَرنِ الماضي، ثم ما لَبِثَ أن صِيغَ كنَصِّ قانونٍ في قوانينِ الأَحوالِ الشَّخصيَّةِ[٢]. ودارُ الإفتاءِ المِصريَّةِ التي استقرَّتْ

---

(١) كما في مرسوم قانون رقم (٢٥) لسنة **١٩٢٩**م، المادة رقم: **٣**: «الطلاق المقترن بعدد لفظًا أو إشارة لا يقع إلا واحدة».

(٢) كما في مرسوم قانون رقم (١٨٨) لسنة **١٩٥٩**م، المادة رقم: **٣٧**.
- والفصل العاشر لقانون سنة **١٩٧٦**م، المادة رقم: **٩٠**. =

فتاواها عَلَى هذا الرَّأيِ منذُ تسعينَ عامًا تقريبًا[١]؛ تتردَّدُ اليومَ -هي ومجمعُ البُحوثِ الإسلاميَّةِ- في اقتحامِ قضايا أكثرَ خَطَرًا في حياةِ الأُسرَةِ مِن قضيَّةِ الطَّلاقِ الثَّلاثِ بلَفظٍ واحِدٍ، ويمنعُها ويمنعُ أغلبَ عُلماءِ الأُمَّةِ، حاجزُ الخَوفِ الَّذي تحَدَّثْنا عنه، والإبقاءُ عَلَى بابِ الاجتهادِ مُوصَدًا أمامَ المهمومِينَ بآلامِ هذه الأُمَّةِ، مِمَّا أدَّى -أو كادَ- إلى انسحابِ الشَّريعَةِ مِن واقعِ النَّاسِ ومجتمعاتِهم، وانحباسِها في مُتونِ الدِّراسَةِ والشُّروحِ والتَّعليقاتِ.

وقد تَفَطَّنَ بعضُ العُلماءِ المعاصِرينَ إلى أنَّ إحجامَ الفُقهاءِ عن الاجتهادِ سيترُكُ المجتمعاتِ الإسلاميَّةَ «للآخَرِ» يملؤُها بما يشاءُ، وهو: «لونٌ مِنَ الوقوعِ في فَصلِ الدِّينِ عَنِ الحَياةِ، أو فَصلِ الحَياةِ عَنِ الدِّينِ، الذي نتَنَكَّرُ له كشِعارٍ، ثُمَّ نُمارِسُه كواقعٍ»[٢].

= - ومرسوم بقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٥م، المادة رقم: ٣.

(١) انظر فتوى الشيخ المفتي أحمد هريدي «فتاوى دار الإفتاء المصرية» ٢٢ أغسطس ١٩٦٧م.

(٢) انظر: الأُستاذ عمر عبيد حسنة، في مُقَدِّمَتِه لكِتابِ: الاجتهاد =

السَّادَةُ العُلماءُ الأَجِلَّاء!

لا بُدَّ من الاعترافِ بأنَّنا نعيشُ أَزمَةً حقيقيَّةً يدفَعُ جماهيرُ المسلِمينَ ثَمَنَها غاليًا حيثما كانوا وأينما وُجِدُوا: أوَّلًا بسببِ التَّهَيُّبِ والإحجامِ عن التَّعامُلِ معَ الشَّريعَةِ الَّتي هي يُسرٌ «كلها ورحمة كلها وعدل كلها» والتي نَصِفُها بأَنَّها صالِحَةٌ لكُلِّ زَمانٍ ومكانٍ، نتعامَلُ معَها بحُسبانِها شَريعةً عاجزةً عن مسايرةِ النَّوازلِ والوقائعِ المستجَدَّةِ، وثانيًا نتيجةَ غيابِ الرُّؤيَةِ «المَقاصديَّةِ» الَّتي تُشَوِّشُ حَتمًا عَلَى النَّظرَةِ الاجتهاديَّةِ، وتأخُذُ الفَقِيهَ بعيدًا عَنِ رُوحِ الشَّريعَةِ ومقاصِدِها العُليا مِنَ الحُكمِ الشَّرعيِّ المُناسِبِ.. وثالثًا نتيجةَ الفَتاوَى المُعَلَّبةِ، والعابِرةِ للدُّولِ والأقطارِ، والتي لا تتوقَّفُ كثيرًا ولا قليلًا عندَ اعتبارِ أَحوالِ المُجتمعاتِ، وتضرِبُ عُرضَ الحائطِ باختلافِ الأعرافِ والعاداتِ والثَّقافاتِ واللُّغاتِ والأَجناسِ، حتَّى صارَتِ الفَتوَى

= الجماعيّ في التَّشريعِ الإسلاميِّ، لعبد المجيد المشرفي: ٢٤، سلسلة كتاب الأُمَّة، عدد ٦٢، سنة ١٤١٨هـ.

الواحِدةُ يُفتَى بها للمُسلمِينَ مهما اختلَفَت دِيارُهم وتنوَّعَت أوطانُهم وتبدَّلَت أَحوالُهم مِن حَربٍ وسَلامٍ وغِنًى وفَقْرٍ وعِلمٍ وجَهلٍ، فهل يُعقَلُ أو يُقبَلُ أن يُفتَى للمُسلِم بالفَتوَى الواحِدَةِ في النَّوازِلِ المُتشابِهَةِ شكلًا والمُختلِفَةُ واقِعًا وضررًا ومصلحةً - في القاهرةِ ونيامِي ومَقدِيشو وجاكارتا ونيودلهي وموسكو وباريس وغيرِها مِنَ الحَواضِرِ والبَوادِي في الشَّرقِ والغَربِ؟!

أمَّا عُنوانُ هذا المُؤتمَرِ فإنِّي أَستسمِحُ أخي سَماحَةَ مُفتِي الدِّيارِ المصريَّةِ في أن أُسَجِّلَ رأيي في أنَّ مُصطَلَحَ الأَقَلِّيَّاتِ المُسلِمَةِ، الوارِدَ في عُنوانِ المُؤتمرِ، هو مُصطَلَحٌ وافِدٌ عَلَى ثَقافَتِنا الإسلاميَّةِ، وقد تحاشاه الأَزهَرُ في خِطاباتِه وفيما صَدَرَ عنه مِن وَثائقَ(١)

(١) جاء في «وثيقة مستقبل مصر»: **٢١ - ٢٣** «طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة التي تتمثلُ أساسًا في عددٍ من القضايا الكُلِّيَّةِ، المستخلَصةِ من النصوصِ الشرعيَّةِ القطعيةِ الثبوتِ والدَّلالةِ، بوصفِها المعبرةِ عن الفهمِ الصحيحِ للدِّينِ، ونُجمِلُها في المحاورِ التاليةِ:

أوَّلًا: دعمُ تأسيسِ الدولةِ الوطنيةِ الدستوريةِ الديمقراطيةِ الحديثةِ، التي تعتمدُ على دستورٍ ترتضيه الأُمَّةُ، **يفصلُ بينَ سلطاتِ الدولةِ** =

وبياناتٍ[١]، لأنَّه مصطلَحٌ يحمِلُ في طَيَّاتِه بُذورَ الإحساسِ

= ومؤسساتِها القانونيةِ الحاكمةِ. ويحدِّدُ إطارَ الحُكمِ، ويضمنُ الحقوقَ والواجباتِ لكُلِّ أفرادِها على قَدَمِ المُساواةِ، بحيث تكونُ سُلطةُ التشريعِ فيها لنُوَّابِ الشعبِ؛ بما يتوافَقُ مع المفهومِ الإسلاميِّ الصحيحِ، حيث لم يعرِفِ الإسلامُ لا في تشريعاتِه ولا حضارتِه ولا تاريخِه ما يُعرَفُ في الثقافاتِ الأُخرَى بالدولةِ الدينيةِ الكهنوتيَّةِ التي تسلَّطَت على الناسِ، وعانتْ منها البشريَّةُ في بعضِ مراحلِ التاريخِ، بل ترَكَ للناسِ إدارةَ مجتمعاتِهم واختيارَ الآلياتِ والمؤسساتِ المُحققةِ لمصالِحِهم، شريطةَ أن تكونَ **المبادئُ الكليةُ للشريعةِ الإسلاميَّةِ هي المصدرُ الأساسُ للتشريعِ**، وبما يضمنُ لأتباعِ الدياناتِ السماويةِ الأُخرَى الاحتكامَ إلى شرائعِهم الدينيةِ في قضايا الأحوالِ الشخصيةِ».

. . . .

ثالثًا: الالتزامُ بمنظومةِ الحرِّياتِ الأساسيةِ في الفِكْرِ والرأيِ، مع الاحترامِ الكاملِ لحقوقِ الإنسانِ **والمرأةِ والطفلِ، والتأكيدِ على مبدأِ التعدديَّةِ واحترامِ الأديانِ السماويَّةِ، واعتبارِ المُواطَنَةِ مناطَ المسؤوليةِ في المجتمعِ.**

كما جاء في «وثيقة منظومات الحريات الأساسية»: **٤٢** «التسليمُ بمشروعيةِ التعدُّدِ، **ورعايةُ حقِّ الاختلافِ، ووجوبُ مراعاةِ كُلِّ مُواطنٍ مشاعِرَ الآخرينَ، والمساواةُ الكاملةُ بينهم على أساسٍ متينٍ من المواطنةِ** والشَّراكةِ وتكافؤِ الفُرَصِ في جميعِ الحقوقِ والواجباتِ».

(١) راجع بيانات المركز الإعلامي للأزهر الشريف:

http://www.azhar.eg/mediacenter

بالعُزلَةِ والدُّونيَّةِ، ويُمَهِّدُ الأرضَ لبُذورِ الفِتَنِ والانشقاقِ، بل إنَّ هذا المُصطلَحَ ليُصادِرَ -ابتداءً- عَلَى أَيَّةِ أَقَلِّيَّةٍ كثيرًا مِن حقوقِها الدِّينيَّةِ والمَدنيَّةِ، وفيما أَعلَمُ فإنَّ ثَقافَتَنا الإسلاميَّةَ لا تعرِفُ هذا المُصطَلَحَ، بل تُنكِرُه وتَرفُضُه، وتَعرِفُ بَدَلًا منه معنَى المُواطَنَةِ الكامِلَةِ كما هو مُقَرَّرٌ في وَثيقَةِ المَدينَةِ المنوَّرَةِ؛ لأنَّ المُواطَنةَ -في الإسلامِ- حُقوقٌ وواجِباتٌ ينعَمُ في ظِلالِها الجميعُ، وَفْقَ أُسُسٍ ومَعاييرَ تُحَقِّقُ العَدلَ والمُساواةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾، «**لَهُم ما لَنا وعَلَيهم ما عَلَينا**»، فالمُواطِنُ المُسلِمُ في بِريطانيا -مثلًا- هو مواطِنٌ بريطانيٌّ مواطنَةً كامِلَةً في الحُقوقِ والواجِباتِ، وكذلك المسيحيُّ المصريُّ هو مُواطِنٌ مصريٌّ مُواطنةً كامِلَةً في الحُقوقِ والواجِباتِ، ولا مَحَلَّ معَ هذه المُواطَنَةِ الكامِلَةِ لأَنْ يُوصَفَ أَيٌّ مِنهما بالأَقَلِّيَّةِ المُوحِيةِ بالتَّمييزِ والاختلافِ في معنَى المُواطَنَةِ..

وفي اعتقادِي أنَّ تَرسيخَ فِقهِ المُواطَنَةِ بينَ المسلِمِينَ في أُوروبا، وغيرِها مِنَ المجتمعاتِ المُتعَدِّدَةِ الهُوِيَّاتِ

والثَّقافاتِ - خُطوةٌ ضروريَّةٌ عَلَى طَريقِ «الاندماجِ الإيجابيِّ» الذي دَعَونا إليه في أكثرَ مِن عاصِمَةٍ غَربيَّةٍ، فهو الذي يحفَظُ سَلامَةَ الوَطَنِ وتَماسُكَه، ويُرَسِّخُ تأصيلَ الانتماءِ الذي هو أَساسُ الوَحدَةِ في المُجتمعِ، كما يَدْعَمُ قَبولَ التَّنَوُّعِ الثَّقافيِّ والتَّعايشِ السِّلْميِّ، ويَقضِي عَلَى مشاعِرِ الاغترابِ التي تؤدِّي إلى تَشَتُّتِ الولاءِ الوطنيِّ، وتَذَبذُبِ المُغترِبِ بينَ وَطنٍ يعيشُ عَلَى أَرضِه ويَقتاتُ مِن خَيراتِه، ووَلاءٍ آخَرَ غريبٍ يتوَهَّمُه ويحتَمِي به فِرارًا مِن شُعُورِه بأنَّه فَردٌ في أَقلِّيَّةٍ مُهَدَّدَةٍ، وفِقهُ المُواطَنةِ -إذا نجَحنا في تَرسيخِه في عُقولِ المسلِمينَ وثَقافاتِهم- هو السَّدُّ المَنيعُ أمامَ الذَّرائعِ الاستعماريَّةِ الَّتي دَأَبَت عَلَى تَوظيفِ الأَقَلِّيَّاتِ في الصِّراعاتِ السِّياسِيَّةِ وأَطماعِ الهَيمَنَةِ والتَّوسُّعِ، وجَعَلَت مِن مَسأَلَةِ «الأقليَّاتِ» رَأسَ حَربَةٍ في التَّجزِئةِ والتَّفتيتِ اللَّتَينِ يعتمِدُ عليهما الاستعمارُ الجديدُ.

أمَّا تأهيلُ الأَئمَّةِ للإفتاءِ فهو أَمرٌ بالِغُ الأهميَّةِ، وحَسَنًا صَنَعَت دارُ الإفتاءِ المِصريَّةِ حين انتبهَت إلى أَهَمِّيَتِه وخَطَرِه،

والحديثُ يَطُولُ في هذا الواجِبِ المُتَعَيِّنِ، وقد كان للأزهرِ إسهامٌ لا يُنكِرُه منصِفٌ في تكوينِ الأَئمَّةِ في الخارجِ وتَوعِيَتِهم بالقضايا الَّتي تَمَسُّ حاجاتِ المُسلِمِينَ هناك في أكثرَ مِن مَجالٍ، وقد تَدَرَّبَ في الدَّوراتِ الَّتي عَقَدَتها المُنظَّمَةُ العالميَّةُ لِخريجِي الأزهرِ بالقاهرةِ ثمانيةٌ وثلاثون وخَمسُمائةٍ إمامًا مِنَ أفغانستان وباكستان وكُردستان العِراق والصِّين وأندونيسيا وبريطانيا واليمنِ إضافَةً إلى دُولِ أفريقيا وأمريكا الجنوبيَّةِ(١).

(١) دَرَّبَتِ المنظمة العالمية لخريجي الأزهر **٦٤٠** إمامًا وداعية من جنسيات مختلفة على النحو الآتي:

أ- **٣٩٨** إمامًا من دول (أفغانستان - باكستان - (كردستان-العراق) - الصين - إندونيسيا - بريطانيا- اليمن).

ب- **٥٣** طالبًا أزهريًّا من دول أفريقيا بعد تَخرُّجِهِم من الأزهر (نيجيريا- ليبيا- النيجر - تشاد- الصومال- بوركينا فاسو- مالي - السودان- ساحل العاج- غينيا كوناكري- غانا- السنغال- الكاميرون).

جـ- ٨٧ مُتدرِّبًا من حديثى الإسلام من دول أمريكا اللاتينية (البرازيل - كولومبيا - الإكوادور - أمريكا - أسبانيا - كوبا - المكسيك - بيرو).

د- **٢٨** مُتدرِّبًا من دولة نيجيريا من ولايات (بورنو - كوارا - يوبى) =

فحبَّذا لو حَدَثَ نَوعٌ مِنَ التَّنسيقِ في هذا المجالِ معَ المُنظَّمَةِ العالميَّةِ لخرِّيجي الأزهرِ حتَّى لا تَبدؤُوا مِن فراغٍ.

= والتى تَشهَدُ أحداثًا إرهابيَّة عنيفة.

هـ - **٢٤** متدربًا من أئمة مساجد جنوب الصين.

و- كما دَرَّبَتِ الرَّابِطَةُ في العراق **٥٠** متدربًا من أئمة مساجد العراق وذلك بالتعاون مع المجمع الفقهي العراقي.

ومن المواد التي درَسوها:

- العقيدة الإسلامية في عالم متغير.
- فقة الأولويات.
- فقة المواطنة.
- فقة المآلات.
- الإسلام والعلاقة بين الأديان.
- الإيمان والتوحيد.
- فقه المراجعات.
- تجديد وإصلاح الفكر الإسلامي.
- التصوف.
- الجماعات والتيارات الإسلامية.
- حقوق الإنسان في الإسلام.
- حقوق المرأة والطفل في الإسلام.
- الحديث (دراية ورواية).
- الفتوى وضوابطها في الإطار الإسلامي.
- العلاقة بين مقاصد الشريعة وعلم أصول الفقه.
- كيفية مواجهة التشدد والغُلوِّ الديني.

الإخوةُ الأفاضلُ!

لقد أَطَلْتُ عليكم، ووَجَبَ الاعتذارُ، والعُذرُ عِندَ خِيارِ النَّاسِ مَقبولُ.

شكرًا لحُسنِ استماعِكم.

والسَّلامُ عليكُم ورَحمةُ اللَّه وبركاته؛



ثَبَتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع

- «**الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**» لعلاء الدين علي بن سليمان المَرْدَاوي (ت. ٨٨٥هـ) تحقيق: عبد الفتاح الحلو (ت. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- «**بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**» لعلاء الدين الكاساني (ت. ٥٨٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م (مصوَّرة من طبعة شركة المطبوعات العلمية والمطبعة الجمالية: ١٣٢٧-١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩-١٩١٠م).

- «**تحفة المحتاج في شرح المنهاج**» لابن حجر الهيتمي (ت. ٩٧٤هـ) المكتبة التجارية الكبرى، مصر: ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

- «**حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**» لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت. ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م) دار الفكر، بيروت (د. ت).

- «**حاشية الصاوي على الشرح الصغير**» لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت.

١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م) دار المعارف، القاهرة (د.ت).

-«**رَدُّ المُحتار على الدُّرِّ المُختار**» لمحمَّد أمين بن عمر عابدين (ت. ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م) دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الثَّانية: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

-«**فتاوى دار الإفتاء المصرية**» طبعة دار الإفتاء المصرية: ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

-«**كشاف القناع عن الإقناع**» لمنصور بن يونس البُهُوتي (ت. ١٠٥١هـ) تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

-«**مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**» للخطيب الشربيني (ت. ٩٧٧هـ) دار الفكر، بيروت (د.ت).

-«**مقدمة عمر عبيد حسنة**» لكتاب «**الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي**» للدكتور عبد المجيد المشرفي، سلسلة كتاب الأُمَّة، عدد: ٦٢، ذو القعدة - فبراير/ مارس: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

-«**مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**» لشمس الدين أبي عبد اللَّه محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (ت. ٩٥٤هـ) دار الفكر،

بيروت، الطبعة الثالثة: **١٤١٢**هـ/ **١٩٩٢**م.

-«**نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**» لشمس الدين محمد بن أحمد الرملي (ت. ١٠٠٤هـ) دار الفكر، بيروت: **١٤٠٤**هـ/ **١٩٨٤**م.

-«**وثائق الأزهر**»، «**وثيقة مستقبل مصر**» من مطبوعات مشيخة الأزهر الشريف، القاهرة: **١٤٣٦**هـ/ **٢٠١٥**م.

الفِهرِسُ التّفصِيليُّ

Fatāwá dar al-‘Iftā’ al-Miṣriyyah (Fatwas de la Maison Egyptienne des Fatwas), éd. Dar al-’iftā’, 1431h.

Kashf al-Qinā‘ ‘nī al-Qinā‘ (Dévoilement d’al-*’Iqnā‘)* de Manṣūr Ibn Yūnus al-Bahūtī (mort en 1051h.), recension d’un comité spécialisé au Ministère de la Justice, Arabie Saoudite, 1ère éd., 1421h.

*Mughnī al-muḥtāj ’ilá ma’rifat ma’ánī alfaẓ al-muḥtā*j (ce qui dispense celui qui est dans le besoin de savoir les sens des termes d’al-Mihāj)»d’al-Khaṭīb al-Sherbinī (mort en 977h.), Dār al-Fikr, Beyrouth, sans date.

Miqaddimat (introduction de) ‘Umar ‘Abīd Ḥasanah pour le livre intitulé « *al-ijtihād al-jamā‘ī fi al-tashrī‘ al-’islāmi* (l’ijtihad collectif dans la législation islamique) «du Dr.‘Abd al-Majīd al-Sharafī, Collection» Kitāb al-Umma», n° 62, 1418h..

Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar khalīl (Donations du Majestueux dans le commentaire du Précis de Khalīl)» de Shams al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad Ibn Muḥammad Ibn ‘Abd al-Raḥmān surnommé al-Ḥaṭṭāb al-Ru‘aynī al-Mālikī (mort en 954h.), Dar al-Fikr, Beyrouth, 3ème éd., 1412h.

3/6 et *al-Mawsū‘a al-Fiqhiyyah* al-Kuwaytiyah (l’Encyclopédie Koweitienne jurisprudentielle) « préparée par un groupe d’ulémas et de chercheurs, éd. Du Ministère des Waqfs, Koweit, 1404-1427h..

nihāyat al- muḥtāj ’ilá sharḥ al-Mihāj (Aboutissement de celui qui a besoin du commentaire d’al-Mihāj)» d’Al-Shams al-Dīn Muḥamamd Ibn Aḥmed al-Ramlī (mort en 1004h.), Dar al-Fikr, Beyrouth, 1404h..

Wathā’iq al-Azhar (Documents de l’Azhar), Document de l’Azhar sur l’avenir d’Egypte.

Bibliographie

«*al-ikhtiyār li ta'līl al-mukhtār* (le choix pour la justification du sélectionné), de Maḥmūd al-Mawṣilay (mort en 683h.), rectification et commentaire du cheikh Maḥmūd Abū Daqīqa (mort en 1359h.), Edition Muṣtafa al-Bābī al-Ḥalabī, le Caire, 1ère éd. , 1356h.

Al-'Inṣāf fī ma'rifat al-rājiḥ 'inda al-Khilāf ((l'équité dans le savoir des divergences)» de 'Alā' al-Dīn Ibn 'Alī Ibn Sulaymān 'al-Mardāwī(mort en 885h.), recension de 'Ab al-Fattāḥ al-Ḥilw(mort en 1414h.), Dar Hajar, le Caire, 1ère éd. , 1415h.

« Badā'i' al-Ṣanā'i' fī tartīb al-sharā'i' (les meilleures œuvres au sujet des législations)» de 'Alā' al-Dīn 'al-Kāsānī (mort 885h.), Dar al-Kutub al-'ilmiyyah, Beyrouth, 1ère éd., 1406h.

«*Tuḥfatu al-muḥtāj fī shrḥ al-muḥtāj* (Artefact de celui qui en a besoin dans le commentaire de la méthode)» d'Ibn Ḥajar al-Haythamī (mort en 974h.), al-Maktaba al-Tujāriyya al-Kubrá, Egypte, 1357h..

*«Ḥāshiyat al-Dusūqī 'alá al-Sharḥ al-kabīr (*Annotations d'*al-Dusūqī* sur le grand commentaire)» de Muḥammad Ibn Aḥmed Ibn 'Arafa al-Dusūqī al-Malkī (mort en 1230h.), Dar al-Fikr, Beyrouth (Sans date).

« *Ḥāshiyat al-Ṣāwī 'alá al-Sharḥ al-ṣaghīr* (Annotations d'*al-Sāwī sur le petit commentaire) «,* d'Abū al-'Abbās Aḥmed Ibn Muḥammad al-Khalwatī reconnu sous le nom al-Ṣāwī al-Mālikī (mort en 1241h.), Dār al-Ma'ārif, 2ème éd., 1412h.

«*Radd al-Muḥtār 'alá al-Durr al-mukhtār* (Réponses du hésitant aux perles choisies)» de Muḥammad Amīn Ibn 'Umar Ibn 'Abdīn(mort en 1252h.) , Dar al-Fikr, Beyrouth, 2ème éd., 1412h.

qu'il y ait une sorte de coopération avec la Ligue Mondiale des Diplômés de l'Azhar pour ne pas commencer à zéro.

Honorables frères ! Je vous demande pardon d'avoir été si long. Et les excuses sont toujours admises auprès des meilleurs gens que vous êtes.

Merci pour votre attention !
Assalamu 'Alaykum Wa raḥmatu Allāhī Wa barakātuh. (Que la paix et les bénédictions d'Allah soient sur vous !)

Fait à Mashyakhat al-Azhar
Aḥmed al-Tayyeb
Cheikh d'al-Azhar
Et Chef du Conseil des Sages Musulmans

Colombie, l'Equateur, l'Espagne, le Cuba, la Mexique et le Pérou)
28 stagiaires venant de la Nigéria des provinces (Borno, Kwara et Yobe) qui connaissent des actes terroristes violents.
24 stagiaires des imams des mosquées venant du Sud de la Chine.
50 stagiaires des imams des mosquées de l'Iraq en collaboration avec l'Académie iraquienne du Fiqh.
Quant aux matières qu'ils ont étudiées, elles sont les suivantes :
La foi islamique dans un monde changeant – Fiqh des priorités - Questions jurisprudentielles contemporaines – Fiqh de la Citoyenneté - Exégèse analytique et thématique - Fqh des finalités – l'Islam et les relations interreligieuses – la Philosophie Islamique – Fondements et méthodes de la Da'wa - Foi et Monothéisme – Finalités de la Charia - l'Extrémisme – le Jihad et l'exagération dans la religion - Révisons – Renouvellements et Réforme de la pensée islamique - Soufisme - Groupes et courants Islamiques – Economie Islamique – Aspects de l'Islam du juste-milieu - la Jihad en Islam – Droits de l'Homme en Islam – Civilisation islamique - Droits de la femme et de l'enfant en Islam - Hadith (chaine de transmission et compréhension) - L'inimitabilité scientifique dans le noble Coran – Principes de l'enseignement de la langue arabe pour les non-arabes- La Fatwa et ses normes dans le cadre islamique – Rapport entre les finalités de la charia et la science des fondements du Fiqh - Comment faire face au rigorisme et à l'exagération religieuse.

appartenance à une partie où il vit sur les territoires et se nourrit de ses richesses et celle d'une autre qu'il imagine et auprès de laquelle il se protège contre un sentiment envahissant qu'il est un membre d'une minorité menacée. Si l'on a réussit à affermir *le fiqh* de la citoyenneté dans les mentalités et la culture des Musulmans, ceci constituera un grand obstacle devant les prétextes colonialistes qui ne cessent d'instrumentaliser les minorités dans les conflits politiques et les ambitions de l'hégémonie et de l'expansion et de faire de la question de «*la minorité*» le fer de lance dans le processus de la fragmentation et du morcellement dont se réclame le néo-colonialisme.

Quant à la formation des imams pour le *'iftā'*, c'est en effet un sujet si important. La maison Egyptien d'al-*'iftā'* a fait du bien lorsqu'elle avait bien conçu son importance et sa gravité. Nous allons prendre plus du temps, si nous nous mettons à parler de cette obligation exigible. L'Azhar avait contribué à la formation des imams venant de l'étranger et à les sensibiliser au sujet des questions si pressantes pour les musulmans dans plusieurs domaines. Dans les stages organisés par la Ligue Mondiale des Diplômés de l'Azhar au Caire ont été formés cinq cent trente huit imams venant d'Afghanistan, de Pakistan, de Kurdistan iraquien, de la Chine, de l'Indonésie, de la Grande Bretagne, du Yémen en plus des pays de l'Afrique et l'Amérique du Sud[11]. J'aimerais

11. La Ligue Mondiale des Diplômés de l'Azhar au Caire a formé six cent quarante imams et da'ia, prêcheurs de différentes nationalités comme suit :
398 imams venant d'Afghanistan, de Pakistan, de Kurdistan iraquien, de la Chine, de l'Indonésie, de la Grande Bretagne, du Yémen.
53 étudiants azharites appartenant à des pays de l'Afrique après avoir été promus à l'Université de l'Azhar (le Nigéria, la Lybie, le Niger, le Tchad, la Somalie, le Burkina Faso, le Mali, le Soudan, la Côte d›Ivoire, la Guinée(Conakry), le Ghana, le Sénégal et le Cameroun)
87 stagiaires des nouveaux convertis des pays de l'Amérique latine (le Brésil, la

de toute minorité. Notre culture islamique, comme je le sais, ne connaît pas cette terminologie, elle la dénie et la rejette en la remplaçant par celle de «*la pleine citoyenneté*» comme l'a bien établie le document de Médine.

En effet, la citoyenneté a, en Islam, des droits et des devoirs dont doivent se réjouir tous les membres de la société selon des fondements et des normes permettant de réaliser la justice et l'égalité en vertu du verset : «***Certes, Allah commande l'équité et la bienfaisance…***» « et du hadith : « *ils* (les non-musulmans) *ont les mêmes droits et obligations que les nôtres*». Le citoyen musulman en Grande Bretagne par exemple est un citoyen anglais au plein sens du terme en matière des droits et obligations. De même le chrétien égyptien jouit de la pleine citoyenneté égyptienne et a les mêmes droits et obligations que ses concitoyens musulmans. Cette pleine citoyenneté n'y aurait pas lieu si l'on qualifie les uns et les autres d'être minoritaires, car une telle qualification suggère la notion de la discrimination et de la différence contraire au sens même de la citoyenneté.

De ma part, je crois que la promotion du *fiqh* de la citoyenneté parmi les musulmans en Europe et dans les autres sociétés multi-identitaires ou multiculturelles constitue un pas nécessaire sur la voie de «*l'intégration positive*» à laquelle nous avons déjà appelé dans plus d'une ville européenne. En effet, c'est l'intégration positive qui préserve la sécurité et la cohésion de la patrie et qui renforce et affermit l'appartenance qui est la base de l'unité dans la société. Elle soutient également l'acceptation de la diversité culturelle et la coexistence pacifique et éradique les sentiments de l'étrangeté qui mène à l›émiettement de l›appartenance nationale. L'expatrié hésite alors entre son

musulmane)». En effet, c'est un terme étranger à notre culture islamique. L'Azhar l'a évité dans son discours, ses documents et ses communiqués déjà publiés[10]. Car c'est un terme qui implique les germes de l'isolement et l'infériorité et prépare le terrain pour semer les dissensions et la discorde. En plus, il confisque, avant tout, les droits religieux et civils

10. Dans le Document de l'Azhar sur l'avenir d'Egypte, nous lisons : «Partant, nous nous sommes accordés, nous les participants à ces réunions, sur plusieurs principes pour définir la nature de la Référence à l'islam, représentée en des problématiques essentielles rattachées aux textes authentiques et fondateurs de la sharia, reflétant une juste compréhension de la religion ? Ces principes ont été résumés dans les axes suivants :
Un : Soutenir la création d'un Etat national constitutionnel démocratique et moderne, basé sur une constitution approuvée par la nation, qui assure la séparation des pouvoirs et des différentes institutions dirigeantes. Cette constitution doit définir le cadre d'exercice du pouvoir, garantir les droits et devoirs de tous les citoyens dans l'égalité la plus complète, de manière à ce que le pouvoir législatif soit entre les mains des députés du peuple, en accord avec les justes concepts de l'islam. En effet, l'Islam n'a jamais connu dans son système législatif, dans sa civilisation et son histoire ce que d'autres cultures ont pu connaître en termes d'Etat ecclésiastique théocratique à caractère despotique pour les populations. L'Islam, en revanche, a laissé à l'homme la gestion de sa société et le choix des mécanismes et des institutions qui lui permettent de réaliser les intérêts de sa nation, à condition que les principes globaux de la sharia soient respectés, comme l'une des principales sources de la législation, tout en garantissant aux croyants des autres religions monothéistes le recours à leurs propres textes religieux législatifs en matière d'état civil………………………………..
Trois : S'engager au respect du système des libertés fondamentales de pensée et d'opinion, dans un total respect des droits de l'homme, de la femme et de l'enfant, l'affirmation du principe de pluralité, le respect de toutes les religions monothéistes, tout en définissant la citoyenneté comme le seul critère de responsabilité au sein de la société. De même, nous lisons dans «le Document sur les libertés fondamentales» ce qui suit :
«Reconnaître la légitimité de la pluralité, assurer le droit à la diversité, s'engager à ce que citoyens respectent les sentiments les uns des autres respectivement, garantir l'égalité absolue dans les droits et les devoirs à la base de la citoyenneté, du partenariat et de l'égalité des chances».
Pour plus de détails, voir les communiquées publiées par le Centre Médiatique de l'Azhar sur le site : http://www.azhar.eg/mediacenter

Honorables ulémas !

Nous devrions reconnaitre que nous vivons une véritable crise dont les musulmans payent cher le prix partout dans le monde pour les causes suivantes:

La peur et de la cessation de repenser la charia que nous qualifions toujours d'être valide à tout temps et à tout lieu et capable de présenter des solutions appropriées aux nouveaux incidents.

L'absence d'une vision basée sur les finalités de la Shari'a « *maqāṣidiyya*» ? Cette absence perturbe inévitablement la vision de l'*ijtihad* en éloignant le jurisconsulte de l'incident dont il cherche le statut légal, *ḥukm*, convenable.

Les fatwas stéréotypés transcontinentales qui ne prennent point en considération la situation des sociétés et prêter flanc à la différence des us, des coutumes, des cultures, des langues et des races de telle sorte que la même fatwa pourrait être délivrée à tous les Musulmans malgré la diversité de leurs contrées, de leurs pays, de leur situation entre la guerre et la paix, la richesse et la pauvreté et entre l'ignorance et le savoir. Est-il alors possible de donner au musulman la même fatwa dans des incidents pareils du point de vue forme, mais différents du point de vue réel et possibilité d'entraîner le mal ou l'intérêt au Caire, à Niamey, Mogadiscio, Jakarta, Néo Delhi, Moscou, Paris et d'autres encore en Orient et en Occident ?

Quant au thème de la Conférence, je demande à son Eminence mon frère le Mufti d'Egypte de me permettre de m'exprimer au sujet du terme d' «*al-aqalliyāt* (minorité

Cet *ijtihad* a eu lieu en 1929[6] et a été formulé pour être prévu dans le Code du statut personnel[7]. Ainsi, la Maison de la Fatwa, *Dar al- 'Ifta*', a adopté cet avis depuis vingt-dix ans à peu près[8]. Cependant, elle et l'Académie des Recherches islamiques hésitent aujourd'hui s'à attaquer à des questions plus graves que celle du divorce triple dans la vie de la famille. Deux facteurs ont empêché ces deux institutions et la plupart des ulémas d'aborder de telles questions a savoir : le mur de la peur, dont on a parlé et la fermeture continue des portes de l'*'ijtihad* devant ceux qui se préoccupent des malheurs de la *Umma*. Par là, la charia s'est retirée ou presque du vécu des gens et de leurs sociétés et reste enfermée dans les textes, les commentaires et les annotations.

Enfin, certains savants contemporains ont compris que si les jurisconsultes refusent d'exercer l*'ijtihad*, ceci laisse les sociétés musulmanes en proie à «l'Autre» qui vient remplir ce vide à sa guise. C'est ce qui constitue « *une sorte de la séparation de la religion et de la vie ou la séparation de la vie et de la religion, un slogan qu'on dénie, mais qu'on exerce sur le terrain*»[9]

---

6. Citons par exemple le décret-loi n° 26 de l'année 1929, article n° 3 qui prévoit : « équivaut à une répudiation par une fois la répudiation accompagnée de mots ou gestes indicatifs d›un nombre»

7. Ceci est aussi prévu dans le Décret- loi n°188 de l'année 1959, dans le chapitre 10 de la loi n° 1976, article n° 90 et « le Décret de la loi n°188 de l'année 1959 , dans le chapitre10 de la loi n° 1976, article n° 90 et le Décret-loi n°100 de l'année 1985 , dans le chapitre10 de la loi n° 1976, article n° 3.

8. Voir la fatwa su cheikh mufti Aḥmed Harīdī in «les Fatwas de la Maison Egyptienne de la Fatwa» en date de 22 Août 1967.

9. Voir l'introduction de 'Umar 'Abīd Ḥasanah pour le livre intitulé « al-ijtihād al-jamā'ī fi al-tashrī' al-'islāmi (l'ijtihad collectif dans la législation islamique) «du Dr.'Abd al-Majīd al-Sharafī, Collection» Kitāb al-Umma», n° 62, 1417h..

Selon des expériences vécues, je crois que la cause en est le mur de la peur entre les gens de la Fatwa parmi les jurisconsultes et les ulémas d'une part et l'*ijtihad* et l'examen de la sentence et de ses preuves après avoir bien examiné les circonstances et révisé la fatwa ainsi que les intérêts et les maux qu'elle entraine d'autre part. Il est aussi tellement étranger de remarquer que nos ulémas et nos muftis, au siècle dernier, étaient plus courageux que ceux d'aujourd'hui, car ils se sont attaqués à des questions et des dispositions qui nécessitent un renouvellement et un *ijtihad* pour répondre aux besoins de leurs contemporains.

L'exemple en est l'*ijtihad* de nos ulémas au sujet du divorce triple (le mari prononce la formule du divorce trois fois lors d'une même séance). Ils estiment que cette formule compte pour une seule répudiation bien que cet avis contredit le consensus des ulémas. Par exemple, al-Cādī 'Abd al-Wahhāb al-Mālikī le compte parmi les propos des *mubtadi'a* (ceux qui apportent des innovations en matière de la religion) alors qu'Ibn 'Abd al-Barr en disait : « *ceci ne fait pas partie des propos des détenteurs de la science*». Cependant, les ulémas de l'Azhar à cette époque-là ne trouvent pas du mal à s'attaquer à ce problème et à donner une fatwa officielle qui contredit tous les écoles juridiques dominant la scène à cette époque-là. Ces ulémas ne manquent pas d'en trouver un appui dans la tradition jurisprudentielle elle-même et dans les propos de leurs imams et ulémas. Ils donnent donc une fatwa stipulant que cette formule compte pour une seule répudiation.

savoir : la possibilité d'assouvir le désir que la législation lui a réclamé de modérer et la répression des droits de l'épouse qui se trouverait dans l'obligation de céder à ces droits.

Raison pour laquelle nous ne trouvons dans les avis des jurisconsultes à ce propos aucune allusion ni de près ni de loin à l'autorisation du mariage en cas de la crainte d'être injuste et au fait de donner à l'épouse le choix entre deux options : ou accepter de subir l'injustice ou procéder au *Khul'*. Tous leurs propos émanent d›une seule source : assumer la responsabilité morale envers le conjoint avant même de commencer ce partenariat. Ce dernier est constitué des droits et des obligations avant d'être un désir à remplir ou un intérêt éphémère à atteindre, un intérêt qu'on ne doit pas mettre en considération légalement ou moralement dans l'édification de l'institution matrimoniale qualifiée de «*al-Mithāq al-Ghalīẓ*(le Pacte solide)»dans le Noble Coran. Allah, le Très-Haut, dit : *« Comment oseriez-vous le reprendre, après que l'union la plus intime vous ait associés l'un à l'autre et qu'elles aient obtenu de vous un engagement solennel ?»* (Sourate *al-Nisā'*, les Femmes, V.21). Les législations du mariage ont été alors prescrites pour réaliser les intérêts de la famille et de la société à la fois.

De plus, les statistiques effectuées sur les enfants des rues constatent que la majorité écrasante parmi eux sont les victimes des familles touchées par le chaos du mariage et du divorce et que les différentes catégories des crimes moraux et sociaux que produit la société des enfants des rues sont dues à l'abus des droits légaux et à la mauvaise compréhension de la vérité religieuse. Ceci mène à la schizophrénie entre la compréhension du texte et celle du réel.

Les malékites[3], les chaféites[4] et les hanbalites[5] sont du même avis.

La leçon, que doit tirer tout clairvoyant, est que l'injustice envers l'épouse est considérée comme un grand crime et un empêchement de se marier avec une seule femme. S'il est ainsi, comment donc considérer le deuxième ou le troisième mariage en cas de la crainte d'être injuste ou s'il y a davantage l'intention de commettre l'iniquité ou de se décider à porter atteinte à la première femme ?

Si l'un dirait : si l'épouse a subi le préjudice, elle a droit à demander divorce. Si l'époux est abusif, elle a droit à demander le *Khul'* (divorce unilatéral sous forme de répudiation). Dans ce cas, laisse alors au mari le désir de passer à sa guise d'une femme à une autre et à l›épouse le choix entre deux faits : ou accepter ou demander le *Kul*'.

Je répondrai ainsi : de tel avis entraîne deux préjudices contre la femme : celui d'être abandonnée et celui d'être obligée à sacrifier tous ses droits comme dans le cas du *Khul*'. Par contre, il réalise deux intérêts pour l'époux à

3. Cet avis est cité dans « Ḥāshiyat al-Ṣāwī 'alá al-Sharḥ al-ṣaghīr (Annotations d'al-Sāwī sur le petit commentaire) «, « Ḥāshiyat al-Dusūqī 'alá al-Sharḥ al-kabīr (Annotations d'al-Dusūqī sur le grand commentaire)» et «Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar khalīl (Donations du Majestueux dans le commentaire du Précis de Khalīl)»

4. Ceci est cité dans «Ttuḥfatu al-muḥtāj fī shrḥ al-muḥtāj (Artefact de celui qui en a besoin dans le commentaire de la méthode)» d'Ibn Ḥajar al-Haythamī, 7/183- 187, «Mughnī al-muḥtāj 'ilá ma'rifat ma'ánī alfaẓ al-muḥtāj (ce qui dispense celui qui est dans le besoin de savoir les sens des termes d'al-Mihāj)» d'al-Khaṭīb al-Sherbinī, 3/125 et 126 et nihāyat al- muḥtāj 'ilá sharḥ al-Mihāj (Aboutissement de celui qui a besoin du commentaire d' al-Mihāj)» d'Al-Shams al-Ramlī, 6/180-183.

5. Cet avis est cité dans «al-'inṣāf (l'équité)» d'al-Mirdāwī, 8/ 6-15 et « Kashf al-Qinā' 'nī al-Qinā' (Dévoilement d'al-'Iqnā') d'al-Bahūtī, 11/ 139-145.

catégories des statuts légaux dont le blâme et l'interdiction. À ce propos, les jurisconsultes hanéfites interdisent le mariage si le mari est sûr qu'il sera inéquitable envers son épouse. La raison en est que le mariage a été institué pour réaliser un intérêt particulier à savoir se préserver contre le péché et obtenir la récompense lorsqu'on a un fils qui adore Allah. Si l'iniquité, l'injustice et les préjudices s'y mêlent, l'époux tombe dans le péché et commet un acte prohibé. La règle à appliquer sera alors la suivante : «**repousser le mal prévaut au fait d'entraîner l'intérêt**».

De même, si tous les jurisconsultes estiment unanimement que le mariage est obligatoire au cas de la crainte de commettre l'adultère, ils stipulent la non-crainte de porter atteinte (à l'épouse). Les hanéfites arrivent même à dire que si la crainte de commettre le péché s'il ne se marie pas et celle d'être injuste envers son épouse ou de la léser se contredisent, celle-ci prévaut et le mariage lui devient interdit. A ce propos, ils disent : « *car l'iniquité est un acte de désobéissance envers les serviteurs d'Allah alors que l'abstention de commettre l'adultère est l'un des droits d'Allah. Ainsi les droits des serviteurs prévalent ceux d'Allah en cas de contradiction dans la mesure où le serviteur est toujours dans le besoin alors qu'Allah se passe de toute chose»'*[2].

2. Al-Mawṣilay (mort en 683h.) dit dans son ouvrage intitulé «al-ikhtiyār li ta'līl al-mukhtār (le choix pour la justification du sélectionné), 3/82 : « le mariage est détestable au cas où on craint d'être injuste car il est institué pour protéger et préserver la personne contre la possibilité de commettre l'adultère d'une part et d'obtenir la récompense souhaitée si l'on aurait un enfant censé d'adorer Allah et de ne lui donner aucun associé. Quiconque craint d'être injuste ou dévié tombera dans le péché et commettra ainsi les actes interdits. Ainsi les intérêts manquent et les maux prévalent».
Voir aussi « Badā'i' al-Ṣanā'i' fī tartīb al-sharā'i' (les meilleures œuvres au sujet des législations)» d'al-Kāsānī, 2/229 et «Radd al-Muḥtār 'alá al-Durr al-mukhtār (Réponses du hésitant aux perles choisies)» d'Ibn 'Abdīn, 3/6 et al-Mawsū'a al-Fiqhiyyah (l'Encyclopédie jurisprudentielle)», 41/214 et 215.

Je confirme que je n’appelle pas à adopter des législations annulant le droit à exercer la polygamie. De ma part, je refus catégoriquement toute loi qui contredit les législations du Coran et de la Sunna ou qui contribue à saper leurs constantes ou à les toucher de près ou de loin. Si je vous parle ainsi, ceci a pour objectif de barrer la route aux enchérisseurs et aux traqueurs des mots ici ou là en les décontextualisant en vue d’en tirer profit et de réaliser certains gains.

Cependant, je me pose la question: qu’est-ce qui pousse un musulman pauvre et nécessiteux à se marier pour la deuxième foi et à abandonner sa première femme, ses fils et filles pour souffrir de la pauvreté et de la perte sans en éprouver aucun mal qui pourrait lui éviter de se servir de ce droit légitime sans respecter ses finalités et ses conséquences?!

A mon avis, la réponse à cette question se résume en ce qui suit : la prescription légale relative à cette question ne leur a pas été correctement transmise. Et les fatwas se sont accumulées et se sont concentrées sur le conditionné, *al-mashrūṭ*, (l’autorisation de la polygamie) sans mettre l’accent sur la condition (établir l’équité et de pas porter atteinte à la première épouse). Car la condition de la polygamie est celle qui autorise son application ou non. Cette compréhension s’est affermie jusqu’à ce que les gens ordinaires crussent que la polygamie est un droit autorisé sans condition ni restriction. Ainsi, s’est ancrée dans leur conscience l’idée qu’il n’y a pas une responsabilité religieuse qui puisse obstruer la polygamie tant que celle-ci est dans le licite, dirait-on!

En effet, les prescriptions de la charia, que nous avons apprises et que nous enseignons encore dans le chapitre consacré à l’acte du mariage dans les ouvrages de la jurisprudence, établissent que le mariage comporte les cinq

Permettez-moi, éminents cheikhs, d'être si franc. Je vous prie, et j'insiste là-dessus, de ne pas croire que je tiens à vous contester ou à vous critiquer. Qu'Allah m'en réserve ! Qu'Allah me préserve de réfléchir ainsi ! Je suis tellement conscient que je m'adresse à l'élite et aux notables parmi les savants et les intellectuels dans notre monde arabe et islamique. Moi aussi, j'assume ma part de responsabilité dans cette défaillance vis-à- vis des questions des Musulmans. Ce qui m'a incité à parler ainsi est que j'étais, peut-être, si proche des masses parmi les misérables, hommes et femmes et je savais, plus que d'autres, leurs problèmes familiaux qui atteignent son paroxysme par la destruction et les déplacements des familles à cause de la sclérose des fatwas, la peur d'exercer l'*ijtihad* et l'incapacité à briser le mur de la peur de renouveler (la religion). J'ai cru alors que nous, en tant qu'ulémas et muftis, même si nous savions minutieusement le texte de la fatwa, nous étions restés plus ou moins loin du contexte du texte et de la conception exacte de l'incident auquel le texte doit répondre. Nous n'avons ni réfléchi sur les circonstances de la révélation ni tenu compte des préjudices de cet incident ni pris conscience de l'ampleur de la souffrance sociale et psychologique dont les mauvaises conséquences touchent tous les humains.

Je vous donne, chers Messieurs, un exemple sur une question d'actualité relative au phénomène du chaos de l'exercice de la polygamie et du divorce ainsi que les difficultés qui en découlent pour une épouse ou plus, les déplacements qui détruisent la vie des enfants et la perte qui les livre à la révolte et au crime.

part. La raison en est le prétendu *fiqh* absurde qui frappe les oreilles des gens jour et nuit et les poursuit où ils se trouvent pour les faire revenir non pas à la facilité de la charia ou à la miséricorde du Coran et de la Sunna, mais à un pêle-mêle des avis intransigeants édictés dans des occasions données ou sous pression des circonstances urgentes qui n'ont rien à voir avec la réalité vécue des gens.

Ce *Fiqh* absurde a connu la présence des bataillons parallèles de muftis qui ont réussi à dominer, je pourrais même le dire, beaucoup de Maisons d'*al-'Iftā'* dans notre monde arabe et les académies du *Fiqh* et de la législation dont en premier lieu l'Académie des Recherches Islamiques ici à l'Azhar. Ce succès ou cette domination n'émane pas du réalisme, de la rationalité ou de la capacité de ce *Fiqh* à rendre la vie plus facile qu'avant, mais se réalise grâce à son aptitude à agir, à sa persévérance et au fait de fréquenter les gens par des *du'ah* et des *dā'iyāt* (hommes ou femmes responsables de prêche). Ces derniers sont entrés dans les maisons, dans les villages et dans les hameaux et montés sur les minbars en vue de parler comme ils voulaient aux gens au moment où les Fatwas des Maisons d'al-*'iftā'*, des Académies de Recherches et des Comités des Recherches jurisprudentielles demeurent individuelles et stéréotypées qui ne concernent que le demandeur des fatwas ou qui restent enfermés dans des volumes scientifiques. La majorité écrasante des Musulmans ne pourrait alors ni en tirer aucun profit ni n'est capable de comprendre. Ces Fatwas sont également tributaires des Conférences où l'on se parle et s'encourage à accomplir tout ce dont nous rêvons des souhaits et des espoirs qui ne trouvent pas, parmi les spécialistes, ceux qui pourraient les parrainer, les suivre et les adapter aux incidents qui surviennent dans la vie des gens.

Au nom d’Allah, le Tout Miséricordieux, le Très Miséricordieux[1]

Louanges à Allah ! Que la paix et la bénédiction d’Allah soient sur notre maître, le Messager d’Allah, sa famille et ses compagnons.

Honorable notables de la tribune ! Honorables éminents ulémas, muftis, hommes de religion et intellectuels !

Assalamu ‘Alaykum Wa raḥmatu Allāhī Wa barakātuh. (Que la paix et les bénédictions d’Allah soient sur vous !)

Soyez les bienvenus en Egypte à l›Azhar al-Sharīf avec toutes ses institutions scientifiques et de prêche. J’espère que votre conférence réussira à réaliser ses objectifs sublimes et ses fins si importantes et si délicates. Permettez-moi de vous adresser un discours hors du cadre de la conférence, mais qui parle d’un fait accompli aussi important que le thème de la formation des imams et du *Fiqh* des minorités. Il s’agit, en effet, des attentes de la majorité écrasante des Musulmans qui placent leurs espoirs en les ulémas responsables de la fatwa et des Maisons de *l’Iftā’* en vue de combler le fossé qui s’élargit jour après jour entre leur vie quotidienne et ses besoins et nécessités d’une part et leur noble charia d’autre

1. À l›origine, ce texte est un discours prononcé par son Eminence, le Grand Imam, Professeur. Ahmad al-Tayyeb, Cheikh de l’Azhar à la Conférence de Dar al-Iftā’ d’Egypte sur le thème : «la Formation scientifique et la qualification en matière d’al-Iftā’ pour les imams des Mosquées des Minorités Musulmanes tenue le 15 -16 Muḥarram 1438h. /17-18 octobre 2016ap. J.-C.

Série de Conférences de l'imam (10)



Vers un ijtihad jurisprudentiel contemporain

Par
Son Eminence, le Grand Imam, le Professeur
Ahmed Al-Tayyeb
Cheikh de l'Azhar
Et
Chef du Conseil des Sages Musulmans



www.alimamaltayeb.com

Première édition
1438h. / 2017ap. J.-C.
Mashyakhat d'al-Azhar al-Sharīf
Télé : + 25907497/ + 25899823
Fax : +25903974
Cellulaire : 01114242123
E-mail : alazhar1438 @gmail.com
Site : www.azhar.eg

N° de dépôt : 23713/2016.

Vers un ijtihad jurisprudentiel contemporain

www.alimamaltayeb.com

Fatawa of Dar Al-Iftaa' Al-Misriyyah, the edition of Dar Al-Ifta' Al-Misriyya, 1431 A.H.

Kashaf Al-Qina' 'an Al-Iqna', by: Mansour Ibn Younis Al-Buhuti (d.1051 A.H). Authenticated by an ad. hoc. committee in the Ministry of Justice, Kingdom of Saudi Arabia, first edition: 1421 A.H.

Mughni Al-Muhtaj ila Ma'rifat Al-Fadh Al-Minhaj, by: Al-Khatib Al-Shirbini, (d. 977 A.H.) Alfikr Publication House, Beirut (n.d.)

Introduction by 'Umar 'Ubayd Hasanah to the book *Al-Ijtihad Al-jama'i fi Al-Tashri' Al-Islami* by Dr Abd Al-Majid Al-Mashrafi, Kitab Al-ʾUmmah, issue No. 62, 1418 A.H.

Mawahib Al-Jalil fi Sharh Mukhtasar Khalil by: Shams Al-Din Abi Abdullah Muhammad Ibn Muhammad Ibn Abdulrahman, AKA Al-Hattab Al-Ru'ayni Al-Maliki (d. 954 A.H.) Al-Fikr Publishing House. Beirut, third edition 1412 A.H.

Al-Mawsu'a Al-Fiqhiyya Al-Kuwaittyya, by: a group of scholars and researchers. The edition of Al-Awqaf Ministry, Kuwait: 1404 – 1427 A.h.

Nihayat Al-Muhtaj ila Sharh Al-Minhaj, By: Shams Al-Din Muhammad Ibn Ahmad Al-Ramli (d. 1004 A.H.), Al-Fikr Publishing House, Beirut: 1404 A.H.

Al-Azhar's Documents, "Al-Azhar Document of the Future of Egypt

Bibliography

Al-Ikhtiyar Lita’lil Al-Mukhtar by: Abdullah Ibn Mahmoud Al-Mawsili (d. 683 A.H.) Correction and commentary of Sheikh Mahmoud Abou Dakika (d. 1359 A.H.) printing house of Mustafa Al-Baby Al-Halaby, Cairo, first edition: 1356 A.H.

Al-Insaf fi Ma’rifat Al-Raji min Al-Kilaf by: ‘Alaaʾ Al-Din Ali Ibn Sulayman Al-Mrdawy (d. 885 A.H). Authenticated by: Abdulfattah Al-Helw (d. 1414 A.H.), Hajr Publishing House, Cairo, first edition: 1415 A.H.

Bdảiʿ Al-Snaʾiʿ fi Tartib Al-Sharaʾiʿ ‘ by ‘Alaa’ Al-Din Al-kasani (d. 578), Alkutub Al’ilmiyya Publishing House, Beirut: 1406 A.H.

Tuhfat Al-Muhtaj fi Sharh Al-Minhaj by: Ibn Hajar Al-Haytami (d. 974 A.H.), Al-Maktaba Al-Tujariya Al-Kubra, Egypt: 1357 A.H.

Hashyat Al-Disuki ‘ala Al-Sharh Al-kabir, by: Muhammad Ahmad Ibn ‘Arafa Al-Disuky Al-Maliki (d.1230 A.H.), Al-Fikr Publishing House, Beirut (n.d.).

Hashiyat Al-Sawi ‘ala Al-Sharh Al-Saghir, by: Abi Al-‘Abbas Ahmad Ibn Muhammad Al-Khlwati, AKA for Al-Sawi Al-Maliki (d. 1241), Al-Ma’arif Publication House, Cairo.

Radd Al-Muhtar ‘ala Al-Durr Al-Mukhtar, by: Muhammad Amin Ibn ‘Umar ‘Abidin (d. 1252 A.H.), Al-Fikr Publication House, Beirut, second edition: 1412 A.H.

In this regard, I hope there would be a kind of coordination with the World Association of Al-Azhar Graduates to build on the available expertise instead of beginning from scratch.

Dear brothers, I have expatiated my discussion, so I beg your kind pardon. Thank you for your attentive listening.

May God's Peace, Mercy, and Blessings be upon you.

Sheikhdom of Al-Azhar
Ahmad Al-Tayyib
Grand Sheikh of Al-Azhar
President of Muslim Council of Elders

- Jurisprudence of conclusions
Islam and the relations with other religions
- The Islamic philosophy
Principles and methods of Da'wah
- Faith and Monotheism
The objectives of Islamic Shari'ah
- Extremism
Jihad and extravagance in religion
- Revisions
Renewing and reforming the Islamic thought
- Sufism
Islamic groups and currents
- Islamic Economy
The features of moderate Islam
- Jihad in Islam
Human rights in Islam
- Islamic civilization
Women and children's rights in Islam
- Prophetic traditions (knowledge and narration)
Scientific inimitability of the Qur'an
Principles of teaching Arabic to non-native speakers
The disciplines of fatwa in the Islamic framework
The interrelation between the objectives of Shari'ah and the science of the fundamental of jurisprudence
Facing extremism and religious extravagance

maliciously used the “minorities” issue as their preferred means for national division and partition, which signify the two basic mechanisms of the new colonization.

Preparing preachers for the mission of iftaa’ is a highly important issue. We deeply appreciate the attention and care that Darul-iftaa’ (the Egyptian House of Fatwa) gives to this issue. Actually, much may be said about this urgent obligation. Al-Azhar has also contributed to the formation of the preachers delegated overseas to have the necessary awareness of all issues of urgent need to Muslims living there in various fields. Five hundred and thirty eight preachers have attended the courses held by the World Association of Al-Azhar Graduates in Cairo. They came from different regions and countries including Afghanistan, Pakistan, Kurdistan of Iraq, China, Indonesia, Britain, and Yemen, as well as African and Latin American States[12].

12 The World Association for Al-Azhar Graduates trained 640 Imam from different nationalities as follows:
398 Imams from (Afghanistan, Pakistan, Kurdistan of Iraq, China, Indonesia, Britain, and Yemen).
53 African students after their graduation from Al-Azhar from (Nigeria, Libya, Niger, Chad, Somalia, Burkina Faso, Mali, Sudan, Ivory Coast, Guinea, Ghana, Senegal and, Cameron.
87 trainees of the newly converted Muslims from Latin America (Brazil, Colombia, Ecuador, America, Spain, Cuba, Mexico, and Peru.
28 Nigerian trainees from the states of (Borno, Kwara and Yobe) and other countries which witness violent terroristic events.
24 trainees of Imams of southern China mosques.
The association also trained 50 imam trainees in Iraq in collaboration with Iraq Fiqh Academy.
= The subjects they studied were:
Islamic creed in an evolving world
- Jurisprudence of priorities
Contemporary cases of Jurisprudence
- Jurisprudence of citizenship
Interpretation (analytical and objective)

term, it uses “full citizenship” as affirmed in the Charter of Medina. Indeed, the Islamic citizenship is all about rights and duties that evryone equally enjoys in conformity with the basic standards and criteria, which ensure the achievement of justice and equality: “Surely, God enjoins justice and kindness” (Qur’an, 16:90). [The Prophet also said]: “They [the Jews] are entitled to receive rights equal to ours and to perform duties equal to ours.” As such, the Muslim citizen of Britain is a full British citizen, entitled to have equal rights and duties. Likewise, the Christian Egyptian citizen is a full citizen, who has rights and duties equal to those of all other citizens. In no way can we describe this full citizenship as a minority, a term implying bias and disparity in disagreement with the citizenship. I think that promoting the proper legal understanding of citizenship among the European Muslims and other multi-cultural communities rich with diverse identities is a necessary step on the way of “positive integration”, for which we have called in numerous European capitals. Actually, this guarantees national security and solidarity and strengthens national affiliation, as a basis for social unity. This concept enhances the acceptance of cultural diversity and peaceful coexistence and eliminates the bitter feelings of alienation, which result in a confused national unity. As such, the migrant suffers a painful conflict between his/her love of the homeland where s/he has lived and whose graces s/he has enjoyed, on the one hand, and his/her love to a deluded home to which s/he seeks refuge to, on the other, as well as a painful feeling of being a member of a menaced minority. If we promote the fiqh of citizenship, building it deeper in Muslim minds and cultures, it will act as a strong barrier against the colonial claims, which have frequently employed minorities in political conflicts to achieve their schemes for hegemony, expansion, and dominance. They

In respect with the topic of the conference, I seek the permission of my brother H. E. the Grand Mufti of Egypt to make a remark regarding the term of “Muslim Minorities” used in the title of the conference. It is an imported term, alien to our Islamic culture. As such, Al-Azhar would avoid using it in speeches, documents[10], and statements[11]. Actually, it implies the seeds of seclusion and inferiority. It also paves the way for the seeds of sedition, disunity and disintegration. It denies the minorities many of their religious and civil rights. As far as I know, the Islamic culture never knew this term. Rather, it denies and denounces using it. Instead of this

10. Al-Azhar Document on the Future of Egypt PP. 21 – 23 states: «The principles in defining the nature of the enlightened Islamic authority represented mainly in a number of the universal issues extracted from the religious texts noted for their conclusively acceptable narration and decisively explicit indication, which reflect the proper understanding of religion. They were laid down in points, some of which may be summarized as follows:
***First:** Supporting the establishment of a national, constitutional, democratic and modern state, founded on a constitution approved by the nation, which maintains the separation of the state’s authorities and its governing legal institutions. Such constitution should guarantee the rights and the duties of all the citizens equally in accordance with the true Islamic concepts. Islam has never, throughout its legislations, civilization and history, recognized what is known in other cultures as a religious or a theocratic state which oppressed its people. The Islamic state lets people manage their societies and choose the mechanisms and institutions which best serve their interests, on the condition that the universal principles of the Islamic Sharī‘ah remain the main source for legislation and in a way that allows the followers of other heavenly religions to follow their own religious laws in matters of personal status.*
***Third:** Upholding all basic freedoms of thought and opinion, with complete respect for human, women’s and children’s rights, emphasizing pluralism, respecting heavenly religions and considering citizenship to be the basis of responsibility in the society. Also Stated in Al-Azhar Document on Fundamental Freedoms Systems: «From the right to religious freedom derives the recognition of the legitimacy of pluralism, the protection of the right to difference as well as to each citizen›s duty to respect the sensibility of others and their equality, on the solid basis of citizenship, participation, and equal opportunities in rights and duties.*
11. See the statements released by Al-Azhar Media Center http://www.azhar.eg/mediacenter

denounced as a slogan but practiced in reality[9].

Respected Scholars,

It is necessary to acknowledge that we experience a real crisis, the price of which all Muslims have to pay everywhere, as a result of fear and discouragement in dealing with the Shari‘ah, which we depict as eternally compatible and effective regardless of time and location. We have to present proper responses to all new cases and urgent incidents. This crisis also rises from the absence of the Maqasidi-oriented vision (a vision based on the "Supreme Objectives of Sharia'h"), a case which inevitably confuses the ijtihad-oriented vision, driving jurists away from seeking the proper legal solution to the cases in question. Moreover, there are also the ready-made and imported cross-national fatwas, which pay no attention to the circumstances of local communities in total disregard of the variant customs, habits, cultures, languages, and races.

Consequently, the same fatwa (legal response from a mufti) is given to all Muslims everywhere regardless of their countries, customs, conditions of peace or war, richness or poverty, knowledge or ignorance. Is there any logic in that? Is it acceptable that all Muslims receive the same fatwa in Cairo, Niamey, Mogadishu, Jakarta, New Delhi, Moscow, Paris, and other capitals of the world in the East and the West for the legal cases similar in form while different in realities, possibilities of harmful effects and expected benefits?

9. See the preface of professor Omar ‘Ubayd Hasanah to the book Al-Ijtihad Al-jama'i fi Al-Tashri' Al-Islami by Dr Abd Al-Majid Al-Sharafi: 24, Silsiat Kitab Al-`Ummah, issue No. 62, 1418 A.H.

knowledge." However, Al-Azhar scholars found no qualm at that time to discuss this case and issued an official fatwa contradicting the dominant schools of law on this issue. They also sought for evidence to support their fatwa from the traditional fiqh. Eventually, they concluded that this formula counts as only one divorce in practice.

This ijtihad-based case took place in 1929[6], which was later adopted as a law in the Marital Affairs Laws[7]. More to the point, Dar Al-Iftaa' (the Egyptian House of Fatwa) approved this fatwa approximately ninety years ago[8]. Unfortunately, Dar Al-Iftaa', along with the Islamic Research Academy, are vacillating in fear and hold back from exploring more serious issues in the area of family laws than the divorce thrice in one session. The barrier of fear, which we have mentioned, thwarts their endeavors and discourages them. The issue of ijtihad continues to be a closed zone in the face of those concerned with the pains of Muslims, a case which has led, or is about to lead, Sharia'h to withdraw from the life realities of people and societies, thus restricting it to the circles of research and study.

Some smart contemporaries observed this phenomenon and declared that if jurists' abstention from ijtihad will eventually leave the Muslim communities prey to the willful influence of "the Other", it becomes a kind of separating religion from life or separating life from religion, which is

6. As in law No. 25 of 1929 A.C., article No. 3 ‹›If a divorce is conjugated with a number, whether this number was said verbally or by sign, it counts only as one divorce››.

7. As in law No. 188 of 1959 A.C., article No. 37. And section 10 of the law of 1976 A.C., article No. 90; and law No. 100 of 1985 A.C., article No. 3.

8. See the fatwa of mufti Ahmad Haridy «Fatwa Dar Al-Ifta' Al-Misriyya» 22nd Augest, 1967A.D.

access to each other and they have taken a firm covenant from you" (Qur'an, 4:21). Marriage is not meant to harm one's spouse. Apparently, the laws of marriage only intend to achieve benefits for both the family and the community.

Statistics on homeless children prove that no less than 90% of them are victims of miserable marriages and tragic divorces. Furthermore, all the moral and social crimes that they commit originate from the arbitrary use of legal rights or misunderstanding of legal facts- a case which results in a wide gap between the legal understanding of texts and the proper perception of realities.

As witnessed in several real experiences, I think that the reason for that is the barrier of fear that precludes the scholars and jurists, in charge of fatwa, from the practice of ijtihad and legal reasoning regarding the legal rulings and the evidence in their support, after the proper perception of the issue in question with due evaluation of the anticipated benefits and evils.

It is really painful to say that our scholars and muftis of the past century proved more courageous than today's scholars. At their time, they bravely explored issues and cases of urgent need of people from new perspectives applied in legal reasoning and judgment.

For example, their ijtihad-based conclusion that the divorce thrice declared in the same session is only regarded as one divorce. However, a counterview enjoyed a very wide agreement among the earlier scholars. For example, Judge Abdel-Wahhab al-Maliki deemed it a heretical view, while Ibn 'Abdel-Barr said, "It is not an opinion of the people of

how about the second or third marriage accompanied with fears of committing injustice or with the firm intent to hurt the first wife by the practice of polygamy?

One may argue that a wife may ask for divorce in case of harm, and if the husband uses his authority to refrain from divorce arbitrarily, she may sue him and ask for khul‘(i.e., legal separation in return for a refund of the marital gift that the husband had given to her). As such, let a husband remarry as he likes but let a wife either accept it or take recourse to khul‘.

In response, this argument would harm the wife in two ways: first, she would suffer separation; and second, she would have to sacrifice all of her rights in the case of khul‘. Meanwhile, the husband then has two benefits: first, he would then achieve his desires against the laws of Sharia’h that instruct a restrain of them; and second, he would also gain back all that he had paid to the wife who, under injustice, would have to give up her own rights.

It is for this reason that we find no evidence, explicit or implicit, in the juristic discourse on this issue, allowing marriage when fears of injustice are most likely to occur, even after giving the aforementioned options to the wife: to accept polygamy or resort to khul‘. Jurists’ expressions, therefore, assert the moral responsibility a marital partner has to bear toward a spouse. Evidently, the rule they regard in this context relies on the rights that the marital institution entails, rather than being a means to satisfy one’s accidental whims and desires. Surely, marriage is a major responsibility that the Noble Qur’an calls a “firm covenant”: “And How can you take it back (women’s dowry) when you have intimate

zina (illicit sexual intercourse), the jurists made a condition for it by the avoidance of malfeasance. The Hanafi jurists even state that when a conflict occurs between one's fears to fall in illicit sexual relations if he does not marry or fears that he may act unjustly towards his wife, the latter prevails over the former and, thus, marriage becomes prohibited. They argue that, "injustice is a violation of people's rights while the sin of illicit sexual intercourse violates a right of God. The rights of people take precedence over those of God in cases of conflict, because people are always in need of help, whereas God the All-Sufficient, is never in any need[2]." The same view finds further echoes in the legal understandings of Maliki[3] and Shafi'i[4] and Hanbali[5] jurists.

Here is a lesson to learn: acting unjustly to one's spouse is a crime worse in effect than the crime of zina. As such, the crime of zina is, by analogy, a minor sin compared to injustice towards women, the latter being a major sin. Evidently, this is the case when a man has only one wife;

2. Al-Mawsili (d. 683 A.H.) stated in his book Al-Ikhtiyar Lita'lil Al-Mukhtar 3/82: "Marriage is disliked in case of fearing to act unjustly towards the spouse. Marriage is allowed based on protecting the person from the possibility of committing adultery and gaining the possible reward from Allah for begetting children who worship and believe in the oneness of Allah. Whoever fears injustice will sin if he did injustice, or committed what is forbidden. In such a case, marriage is not allowed since the harm prevails over the benefit."
See: Badài' Al-Sanài' fi Tartib Al-Sharài' by Kasani: 2/229. "Radd Al- Muhtar 'ala Al-Durr Al-Mukhtar" by Ibn 'Abdin 3/6. And Almawsoo'a Alfiqhya 41/214, 215
3. See Hashiyat Al-Sawi 'ala Al-Sharh Al-Saghir 2/331. Hashiyat Al-Dusuky 'ala Al-Sharh Al-Kabir 2/214. And Mawahb Al-Galil fi Sharh Mukhtasar Khalil by Al-Hattab 3/403,404
4. See Tuhfat Al-Muhtaj fi Sharh Al-Minhaj By Ibn Hajar Al-Haytamy 7/183 – 187. Mughni Al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfadh Al-Minhaj by Al-Khatib Al-Shirbini3/125,126; and Nihayat Al-Muhtaj ila Sharh Al-Minhaj by Al-Shams Al-Ramli 6/180-183
5. See «Al-Insaaf» by Al-Mirdawi: 8/6-15; and Kashaf Al-Qina' 'an Al-Iqna' by Al-Buhuti: 11/139-145

In my opinion, the answer to the above-mentioned question is that the teachings of Islam concerning this issue have never reached such people. Moreover, there have been too many fatwas on the conditioned practice of polygamy but a few fatwas on the condition itself, namely doing justice and causing no harm to the first wife. It is well known in jurisprudence that the absence of the condition entails the absence of the conditioned and not vice versa. However, many ordinary people misunderstood this Islamic ruling and thought that polygamy was made lawful without any conditions or responsibilities that might hinder fulfilling their wishes and sexual desires, as long as they are fulfilled through lawful means!

The rulings of the Islamic Shari'ah, which we have been taught and still learn from the books of Islamic jurisprudence, especially in the chapters on marriage, sate clearly that marriage has five rulings under certain circumstances. Accordingly, marriage could be disliked or prohibited under certain conditions. Jurists of the Hanafi School of jurisprudence hold the view that marriage becomes prohibited if the husband knows certainly that he would do injustice to his wife. Thus the wisdom behind marriage is to achieve certain goals, such as protecting one's self from sins and gaining reward from Allah for begetting good children who worship Allah. However, if one's marriage would result in doing injustice or causing harm to others, the husband is considered sinful in accordance with the Islamic principle which states that "warding off evil takes precedence over bringing benefits".

Despite the fact that there is generally juristic consensus that marriage is obligatory in case one fears lest falling in

great scholars and top scholars from our Arab and Muslim world. I am the first of you to shoulder this great responsibility before Allah the Almighty and the Muslims. Perhaps, I have got more in touch with such miserable people and have been aware of the problems and sufferings that may have driven them homeless and destroyed. All this is due to a lack of fatwa development and the scholars' fear to employ legal reasoning. I thought that we, as the people of knowledge and fatwa, could fully comprehend the religious texts we use for issuing fatwas, but we may not know how to apply the rulings of these texts to our daily life. Likewise, we may not ponder over the impact of these rulings and the amount of social and psychological sufferings they might cause to the ordinary people.

Here is an example of a real-life problem related to the chaos of practicing polygamy and divorce in our society and the amount of suffering a wife may encounter as a result of this phenomenon, not to mention the destruction of families and homelessness of children who often become disobedient and criminal.

I stress, here, that I am not calling for legislations that annul men's right to polygamy; I totally reject any human legislation that directly or indirectly contradicts the teachings of the Noble Qur'an or the Prophet's Sunnah. However, I want to block the way for those who would misinterpret my words and decontextualize them in order to make some personal gains. I wonder what makes a poor Muslim man, for example, marry a second wife and abandon his first one, along with her children, leaving them vulnerable to suffer poverty and family fragmentation! Did not such a man feel any remorse at misusing this religious right and taking it away from its objectives?

Qur’an and Sunnah, it led them to face a range of extreme views, which were delivered under a pressure of exceptional circumstances on special occasions that have no relevance to the current reality.

Unfortunately, such absurd jurisprudence has found groups of individual Muftis who managed to outdo many official fatwa institutions in our Arab world, and even all jurisprudence academies, particularly Al-Azhar Al-Sharif’s Islamic Research Academy.

The success of that absurd approach to jurisprudence was not due to its rationality, ease, or ability to make people’s lives better. It has achieved success and drawn attention because of the advocates’ ability to interact with people in the remote areas and far villages. Moreover, its advocates have used mosques as perfect platforms to talk to people and give desirable responses to their requests. In the meanwhile, the fatwas issued by Daru-liftaa’, Islamic academies, and Fiqh committees have acquired an individual nature and remained restricted to purely academic volumes that are of no benefit to millions of Muslims, or to academic forums where we, scholars, talk to each other and give a list of recommendations at the closing sessions. However, such recommendations often miss this way to the concerned people who would apply them to people’s real life.

Dear Honorable sheikhs,

Please excuse my frankness in addressing this crucial topic and do not think I am criticizing or condemning you. God forbids! I even cannot imagine myself acting in this manner because I am certain that I am addressing an elite group of

Towards a Modern Juristic Deduction[1*]

In the Name of God, the Lord of Mercy,
the Giver of Mercy

Praise be to Allah. May Allah's Blessings and Peace be upon our master, Muhammad, the Messenger of Allah, his family, and Companions.

Eminent scholars, respected Muftis, and distinguished thinkers,

I would like to welcome you all to Egypt, and all of Al-azhar Alsharif's Da'wah and scientific institutions. I sincerely hope that this conference will be successful in achieving its noble aims and its extremely important and serious goals.

With your permission, I want to deliver a remark that you may find irrelevant to the scope of this conference. However, it is a reality, which is not less crucial than the cases of training Imams and minorities' jurisprudence. By this reality I mean the deep desire of the overwhelming majority of Muslims placing great hopes in Fatwa scholars and institutions to heal this daily widening gap between the imperative essentials and needs of the contemporary life and the honorable Shari'a. The reason behind such a gap is the irresponsible use of knowledge that cloaks people day and night whenever they may be. As a result, instead of guiding people to the tolerance of Shari'a and the mercy of the

*1. * The origin of this research is a word delivered at the conference of Da-ru-l›ftaa› entitled: «Academic and Fatwa Qualifications for the Preachers of Muslim Minorities Mosques», held in Cairo on 16th -17th Muharram 1438 A.H., 17th – 18th October 2016 A.C.*

The series of Imam's words (11)



Towards a Modern Juristic Deduction

By
Ahmed At-Tayyib
The Grand Imam of Al-Azhar
President of Muslim Council of Elders



www.alimamaltayeb.com

Towards a Modern Juristic Deduction

www.alimamaltayeb.com